حلب بين الدمار والنهوض

إعادة بناء اقتصاد محلي جامِع

تحولات تفتح آفاقاً جديدة

بعد أكثر من عقد على اندلاع النزاع، تدخل سوريا مرحلة هشّة لكنها ذات أهمية بالغة. فقد ساهمت التطورات السياسية في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 في إحداث تحوّل ملحوظ في بيئة العمل للأعمال التجارية في جميع أنحاء البلاد. وعلى الرغم من استمرار التحديات العميقة، بدأت بوادر التعافي—لا سيما في المراكز الحضرية الكبرى—تعيد تشكيل أنماط التنقل البشري والاستثمارات الاقتصادية.

تقف حلب في صميم هذا التحول. فبعد أن كانت القلب الاقتصادي لسوريا، تعود المدينة اليوم لتجذب الناس مجدداً—العائدون الذين يسعون لإعادة بناء حياتهم، والمقيمون الذين يحاولون استعادة ما فقدوه. ووفقاً لتقييم أجرته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) في أيار/مايو 2026، سجلت حلب عودة 461,914 نازحاً داخلياً، وهو أعلى عدد على مستوى سوريا.

تسلط هذه المذكرة السياساتية الضوء على الديناميكيات الاقتصادية في حلب، مع تركيز خاص على بيئة عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وقد أُعدت هذه المذكرة من قبل تحالف المجتمع السوري (SCC)، وهو برنامج يركز على تعزيز الصمود ويجمع بين المجلس الدنماركي للاجئين (DRC)، والهيئة الطبية الدولية (IMC)، والمجلس النرويجي للاجئين (NRC)، ومنظمة أوكسفام في سوريا. ومن خلال برامج متكاملة تركّز على التعافي الاقتصادي—بما في ذلك التدريب على الأعمال، والمنح، ودعم سبل العيش—يهدف التحالف إلى تمكين مسارات تعافٍ مستدامة تعود بالفائدة على المجتمعات السورية.

حلب: القلب النابض للاقتصاد السوري الذي دمرته الحرب والانهيار الاقتصادي

على مدى قرون، لم تكن حلب مجرد مدينة—بل كانت نقطة التقاء طرق التجارة والثقافة والصناعة. وباعتبارها واحدة من أقدم المدن المأهولة بشكل مستمر في العالم، فإن تاريخها مرتبط بشكل وثيق بالتبادل الإقليمي والعالمي، بما في ذلك دورها على طول الشبكات الاقتصادية على طريق الحرير التاريخية.

قبل عام 2011، كانت حلب تُعرف على نطاق واسع بأنها العاصمة الصناعية لسوريا. وضمت المدينة منظومة كثيفة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مع تخصص قوي في الصناعات النسيجية، وتجهيز الأغذية، والصناعات الدوائية. وشكلت المناطق الصناعية مثل مدينة الشيخ نجار الصناعية العمود الفقري للإنتاج الوطني، بينما عملت الأسواق التاريخية كشرايين تجارية حيوية. كما كانت حلب مركز التصنيع الرئيسي في البلاد، حيث ساهمت بنسبة كبيرة—غالباً ما تُقدّر بحوالي 30–40%—من الإنتاج الصناعي الوطني قبل النزاع، وفقاً لتحليلات البنك الدولي وغيرها من المصادر المستندة إلى بيانات ما قبل عام 2011. وقد استندت هذه القوة الاقتصادية إلى مجتمع متنوع ومترابط اجتماعياً، حيث كانت سبل العيش والتجارة والهوية متداخلة بشكل وثيق.

إلا أن النزاع الذي بدأ في عام 2011—وتصاعد بشكل حاد في حلب بين عامي 2012 و2016—حوّل المدينة إلى واحدة من أكثر المراكز الحضرية تدميراً في سوريا. فقد أدت المعارك العنيفة في المدينة إلى دمار واسع في البنية التحتية والمساكن والأصول الإنتاجية. وبحلول عام 2016، كانت أجزاء واسعة من شرق حلب، التي كانت تضم المنطقة الصناعية الرئيسية، قد تعرضت لدمار شديد. وأظهرت التقييمات القائمة على صور الأقمار الصناعية التي أجراها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث أن عشرات الآلاف من المباني تعرضت لأضرار جسيمة أو تحولت إلى أنقاض.

تأثرت القدرة الصناعية بشكل كبير. فقد شهدت حلب—التي كانت سابقاً المركز الصناعي الرئيسي في البلاد—تدميراً ونهباً و إغلاقاً قسرياً لعدد كبير من المصانع. ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، توقفت نسبة كبيرة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سوريا عن العمل خلال سنوات ذروة النزاع، وكانت حلب من بين أكثر المراكز الصناعية تضرراً. وفي الوقت نفسه، انخفض إنتاج الكهرباء الوطني إلى أكثر من النصف مقارنة بمستويات ما قبل عام 2011، وفقاً للوكالة الدولية للطاقة، مما فاقم القيود على الإنتاج وتقديم الخدمات.

بحلول أواخر عام 2012، ارتفع عدد النازحين داخلياً في حلب من حوالي 1.6 مليون شخص إلى أكثر من 6 ملايين شخص في السنوات اللاحقة. وفي عام 2016 وحده، نزح أكثر من 425,000 شخص حديثاً في سوريا خلال اشتداد القتال، وكان معظمهم من حلب. فرّت أجزاء كبيرة من سكان المدينة، بينما واجه من بقوا تدهوراً في الخدمات، وصعوبة في الوصول إلى السلع الأساسية، وانهيار فرص كسب العيش. كما تفاقمت معدلات الفقر بشكل كبير، حيث يعيش نحو 90% من السوريين تحت خط الفقر وفقًا للأمم المتحدة. ولم يقتصر الأثر التراكمي على الدمار المادي واسع النطاق، بل أيضاً تآكل الدور المركزي لحلب في الاقتصاد السوري. فقد تفككت شبكات الإنتاج، وتشتتت العمالة الماهرة، وضعفت المنظومة الصناعية للمدينة—التي كانت يوماً محركاً للنمو الوطني.

تعافٍ هش: ملامح انتعاش تدريجي في حلب

مثّلت التطورات السياسية في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 تحولاً دقيقاً لكنه مهم في بيئة العمل في حلب وعلى مستوى سوريا. وعلى الرغم من استمرار التحديات الهيكلية—بما في ذلك البنية التحتية المتضررة، وعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، وضعف الوصول إلى التمويل—تظهر مؤشرات على تغييرات محلية في التنقل، والنشاط الاقتصادي، وتحركات السكان. وتشير تقييمات المنظمة الدولية للهجرة إلى زيادة في حركات العودة إلى أجزاء من حلب منذ أواخر عام 2024، في حين لا تزال ديناميكيات النزوح متقلبة. كما تسلط تحليلات مشروع تقييم القدرات (ACAPS) الضوء على أن الوصول—بما في ذلك حركة الأشخاص والبضائع—يختلف بشكل كبير حسب الموقع، ما يعكس بيئة مجزأة ومقيّدة.

تُظهر ديناميكيات السوق نمطاً مشابهاً من إعادة التفعيل الجزئي. فبعد أن كانت مجزأة بسبب النزاع، بدأت الأسواق في بعض المناطق تعمل الآن بمستويات متوسطة، مع توفر عام للسلع، لكن القدرة على تحمل تكلفتها لا تزال تشكل تحدياً كبيراً، وفقاً لبرنامج الأغذية العالمي. تشير التقييمات المكمّلة التي أجرتها منظمة الأغذية والزراعة إلى حدوث تحسّنات موضعية في نشاط الأسواق، لا سيما في المناطق الحضرية حيث بدأ الطلب يتعافى تدريجياً. وعلى مستوى المجتمعات المحلية، تشهد بعض مناطق حلب إعادة افتتاح متاجر صغيرة وورش ووحدات إنتاج—غالباً بطاقة تشغيلية منخفضة ورأس مال محدود، وفقاً لتقييم حديث لسوق العمل أجراه المجلس الدنماركي للاجئين. ويعكس ذلك مزيجاً من الحاجة والفرص الحذرة، إذ تسعى الأسر إلى استعادة مصادر دخلها، بينما يختبر رواد الأعمال جدوى استئناف أنشطتهم.

تعكس هذه الظروف تداخلاً واضحاً مع ديناميكيات العودة. فغالباً ما لا تكون العودة على وتيرة واحدة؛ إذ تعتمد العديد من الأسر استراتيجيات تدريجية، حيث يعود أحد أفراد الأسرة أولاً لتقييم السكن والخدمات وفرص كسب العيش. ولا يزال الدور التاريخي لحلب كمركز صناعي عامل جذب رئيسي، لا سيما بالنسبة للعمال المهرة وأصحاب الأعمال السابقين، رغم استمرار العوائق مثل تضرر المساكن ومحدودية الخدمات التي تعيق العودة المستدامة. كما أن الهشاشة لا تقتصر على العائدين، إذ إن من بقوا في حلب استنزفوا مواردهم على مدى سنوات من الأزمة. ولا يزال السياق الاقتصادي الأوسع يشكل قيداً رئيسياً، حيث تشير بيانات برنامج الأغذية العالمي إلى أن التضخم المرتفع وتراجع القدرة الشرائية واستمرار انعدام الأمن الغذائي لا تزال تحدّ من التعافي. ونتيجة لذلك، لم يترجم تنشيط الأسواق بعد إلى تحسن ملموس في مستويات المعيشة.

يرتبط التماسك الاجتماعي ارتباطاً وثيقاً بالتعافي الاقتصادي في حلب. فقد أدت سنوات النزاع والنزوح إلى إضعاف الشبكات المجتمعية، وزيادة التفاوت الاقتصادي، وتراجع الثقة بين المجموعات، وجميعها عوامل لا تزال تؤثر على جهود التعافي. وفي الوقت نفسه، يمكن لمبادرات سبل العيش الشاملة أن تسهم في إعادة بناء الاقتصادات المحلية والروابط الاجتماعية. وتشير تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) إلى أن دعم سبل العيش، وإعادة تأهيل الخدمات المحلية، كما أن اعتماد نهج تعافٍ قائم على المجتمع، يمكن أن يعزز الصمود ويقلل من التوترات بين العائدين والنازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة. وبشكل عام، تشير هذه الاتجاهات إلى مرحلة انتقالية هشة وغير متكافئة، وليس إلى مسار تعافٍ منتظم. وتمثل هذه اللحظة نافذة ضيقة يمكن من خلالها أن تسهم تدخلات التعافي المبكر—سيما في سبل العيش، ودعم المشاريع الصغيرة، وأنظمة السوق—في ترسيخ هذه المكاسب. ويُعد ضمان شمول هذه الجهود وسهولة الوصول إليها أمراً أساسياً لتحقيق تعافٍ مستدام وتعزيز التماسك الاجتماعي.

نهج تحالف المجتمع السوري (SCC) في التعافي الاقتصادي

في حلب، يستند نهج التحالف في التعافي الاقتصادي إلى قناعة واضحة مفادها أن التعافي المستدام يجب أن يكون شاملاً، وموجهاً نحو السوق، ومبنياً على القدرات التي يمتلكها الأفراد بالفعل. فبعد سنوات من الاضطراب، لا يزال العديد من الأفراد يحتفظون بمهارات تقنية قيّمة وخبرات مهنية وطموحات ريادية. ويتمثل دور التحالف في تفعيل هذه الإمكانيات وتحويلها إلى فرص قابلة للاستدامة لتوليد الدخل.

ويُعد مبدأ عدم التمييز حجر الأساس لهذا النهج. إذ يوجَّه دعم التحالف بناءً على معايير الهشاشة والفرص. فقد عانى جميع السوريين من صعوبات ممتدة، ومن شأن تفضيل فئة على أخرى أن يعمّق الانقسامات في وقت يُعد فيه التماسك الاجتماعي أولوية ضرورية. وفي هذا الإطار، يدعم التحالف المشاريع التي يقودها الرجال والنساء والشباب، خاصة تلك التي تحقق أثراً اجتماعياً. كما يقر التحالف بالعوائق التي تواجه الكثيرين في الوصول إلى التمويل والأسواق، والدور الحاسم لهذه الفئات في تعزيز صمود المجتمعات والتعافي الاقتصادي المحلي.

وفي الوقت ذاته، تتسم التدخلات بالدقة في الاستهداف والتركيز على الأداء. حيث يتم اختيار المستفيدين بناءً على مزيج من معايير الهشاشة والملاءمة، لضمان امتلاكهم الكفاءة التقنية والخبرة والالتزام اللازم لإدارة مشاريع مستدامة، وأن تكون نماذج الأعمال متناسبة مع متطلبات السوق. ويشمل ذلك تقييمات عملية للمهارات، إضافة إلى إعداد ومراجعة خطط الأعمال. ويساهم هذا الاستهداف الدقيق في زيادة احتمالية تحويل الاستثمارات إلى نتائج اقتصادية حقيقية، مثل توليد الدخل وخلق فرص العمل. كما يستهدف التحالف الشباب غير المهرة من الفئات الهشة، ويوفر لهم التدريب والدعم المالي للدخول إلى سوق العمل عبر فرص ريادية.

ويُقدَّم الدعم المالي ضمن حزمة متكاملة. إذ تُستكمل المنح المخصصة للمشاريع ببرامج تدريبية منظمة في مجالي الأعمال والإدارة المالية، بالإضافة إلى خدمات إرشادية مستمرة طوال دورة المشروع. ويساعد هذا التفاعل المستمر المستفيدين على تحسين ممارساتهم المالية وتخطيط الإنتاج والاستجابة لظروف السوق المتغيرة، كما يُمكّن التحالف من متابعة التقدم ومعالجة التحديات مبكراً ودعم نمو مرِن .

كما يعالج هذا النهج القيود الهيكلية الرئيسية، حيث تركز الاستثمارات غالباً على الأصول الإنتاجية والحلول التي تعزز الكفاءة وتقلل التكاليف، وهو أمر حاسم في ظل محدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الكهرباء أو المدخلات بأسعار معقولة.

ولا ينظر التحالف إلى المشاريع الصغيرة بمعزل عن السياق، بل كجزء من أنظمة اقتصادية محلية أوسع. فدعم المشاريع الفردية يسهم في تحقيق تعافٍ أوسع من خلال خلق فرص عمل وتعزيز سلاسل التوريد وزيادة توفر السلع والخدمات. ويعتمد التحالف في استراتيجيته على تقييمات أنظمة السوق لدعم سلاسل القيمة وخلق بيئات أعمال متكاملة تعزز التعافي الجماعي.

ومع بدء التعافي في بعض مناطق حلب، تلعب هذه المشاريع دوراً أساسياً في إعادة ربط الأسواق وتنشيط الاقتصاد.

ورشة عمل تقودها النساء ويدعمها التحالف في حلب، آذار 2026

قصة يحيى:
من عامل ماهر إلى رائد أعمال ناجح في حلب

يحيى في ورشته للنجارة في حلب، آذار 2026

يحيى هو نجّار من حلب نزح من الريف خلال الحرب، ثم استقر في المدينة مع اشتداد النزاع في منطقة منشئه. ومع مرور الوقت، طوّر خبرة مهنية قوية في مجال النجارة، وتدرّج حتى تولّى دوراً إشرافياً في خط إنتاج أحد المصانع. وعلى الرغم من هذه الخبرة، ظل دخله محدوداً وبالكاد يكفي لتغطية تكاليف المعيشة الأساسية والإيجار.

سعياً لإيجاد مسار نحو الاستقرار والنمو، تقدّم يحيى للحصول على دعم من خلال عملية اختيار منظمة قامت على اختبار المهارات الفنية وتطلبت تقديم خطة عمل واضحة. وبعد قبوله من قبل المجلس النرويجي للاجئين (NRC)شارك في تدريب على تطوير الأعمال، وحصل على منحة مالية مكّنته من إنشاء ورشته الخاصة. وقد شكّل ذلك تحولاً حاسماً من العمل المأجور إلى ريادة الأعمال.

وبفضل هذا الدعم، استثمر في شراء المعدات وتأمين مكان للعمل، ما أتاح له تثبيت دخله وتقليل الضغوط المالية بشكل تدريجي، فضلاً عن بدء سداد ديونه. ومن اللافت أنه تمكن أيضاً من إعادة تأهيل منزله مستخدماً الأرباح من مشروعه، الأمر الذي سمح له بالتوقف عن دفع الإيجار وتحسين الاستقرار الاقتصادي لأسرته بشكل كبير.

ويُعد التعاون أحد الركائز الأساسية لنموذج عمله. فقد دخل يحيى في شراكة مع أحد المُنجّدين، حيث جمعا بين مهارات النجارة والتنجيد للاستجابة لطلبات الأثاث بشكل أكثر كفاءة. وقد ساهم هذا التعاون في تعزيز الإنتاجية وتمكينهما من تقديم منتجات أكثر تكاملاً وجودة أعلى للعملاء.

ومع التغيرات التي أعقبت عام 2024، ازداد الطلب على السلع المنزلية في بعض مناطق حلب، مدفوعاً جزئياً بحركة السكان والحاجة إلى إعادة تأهيل المنازل. وقد أتاح ذلك فرصاً جديدة لصغار المنتجين مثل يحيى، الذي استجاب لهذا الطلب من خلال التركيز على تصاميم أثاث حديثة وعالية الجودة وتعزيز قاعدة عملائه. وبدلاً من المنافسة على الكمية فقط، أصبح عمله يعتمد بشكل متزايد على الحرفية والموثوقية وثقة العملاء.

وفي الوقت ذاته، بدأ يحيى وشريكه في إضفاء طابع أكثر تنظيماً على جهودهم التسويقية من خلال استخدام أدوات التسويق الرقمي البسيطة، كوسائل التواصل الاجتماعي لعرض منتجاتهم والوصول إلى عملاء جدد. ويتمثل طموحهما في إنشاء صالة عرض مخصصة، في إطار رؤية طويلة الأمد للتحول من ورشة صغيرة إلى مشروع محلي معروف.

وتعكس تجربة يحيى بُعداً أوسع من التعافي في حلب، وهو تحول العمالة الماهرة إلى ريادة أعمال منظمة. كما تُبرز كيف يمكن للدعم الموجه أن يمكّن الأفراد ليس فقط من استعادة مصادر دخلهم، بل أيضاً من تعزيز استقرارهم السكني، وتقليل هشاشتهم الاقتصادية، والمساهمة في إعادة تنشيط الأسواق المحلية في سياق ما بعد النزاع.

قصة حسام:
إعادة بناء ورشة الخياطة وبداية جديدة

حسام يعرض مهارات العمال في ورشته في حلب، آذار 2026

حسام هو خياط من حلب كان يدير ورشة صغيرة في حي الكلاسة قبل أن تعصف الحرب بكل جوانب حياته. فقد تعرض منزله وورشته للضرر، مما اضطره إلى النزوح مع أسرته واللجوء إلى العمل غير المنظم من أجل البقاء.

وفي عام 2020، بدأ بحذر في إعادة بناء مهنته، حيث قام بإصلاح عدد محدود من الآلات واستأنف عمله على نطاق ضيق للغاية. إلا أن عمله، شأنه شأن العديد من الحرفيين في حلب، ظلّ مقيداً بنقص رأس المال وضعف الطلب وتفكك الأسواق. شكّل التغير الذي حدث في عام 2024 نقطة تحول في قدرته على العمل. إذ أصبحت حركة البضائع أكثر سهولة، وأعيد فتح طرق التجارة—لا سيما مع تركيا—بشكل أكثر فاعلية، كما انخفضت أوقات النقل بشكل ملحوظ. وللمرة الأولى منذ سنوات، أصبح بإمكانه الوصول إلى زبائنه دون التأخيرات والتكاليف وحالة عدم اليقين التي كانت تميز المرحلة السابقة. بدأ الطلب في الارتفاع مجدداً، ومعه ظهرت إمكانية إعادة بناء مشروع يتجاوز مجرد تأمين الحد الأدنى من المعيشة.

ومن خلال دعم التحالف، حصل حسام على منحة من قبل المجلس الدنماركي للاجئين (DRC)لتوسيع ورشته. وقد استثمر في شراء معدات إضافية وتركيب نظام للطاقة الشمسية، مما ساعده على تقليل اعتماده على مولدات الكهرباء المكلفة وغير الموثوقة. وقد أدى هذا الاستثمار إلى خفض تكاليف التشغيل الشهرية بشكل كبير، ومكّنه من إعادة استثمار الموارد في الإنتاج. ونتيجة لذلك، تضاعف إنتاجه، وتمكّن من توظيف أربعة عمال إضافيين.

وامتد أثر هذا التوسع إلى ما هو أبعد من المشروع نفسه. فقد كان أحد العمّال قد أمضى سنوات في الاختباء وغير قادر على الوصول إلى عمل مستقر بسبب الخوف من التجنيد الإجباري. وكان عامل آخر قد عاد حديثاً من لبنان، ووجد في هذه الورشة فرصته الأولى لإعادة بناء مصدر رزقه في وطنه. وهكذا أصبحت الورشة مساحة تجمع سوريين من خلفيات وتجارب مختلفة خلال النزاع، وأسهمت في آن واحد في التعافي الاقتصادي وتعزيز التماسك الاجتماعي في حلب.

ومع انخفاض تكاليف الطاقة—بما يوفر نحو 400 دولار شهرياً—بدأ حسام تدريجياً في وضع أسس التوسع المستقبلي. ويتمثل طموحه في الارتقاء ضمن سلسلة القيمة، من الإنتاج الجزئي إلى التصنيع الكامل، بما يشمل توريد الأقمشة والتشطيب والتغليف. كما يسعى إلى توسيع نطاق وصوله إلى الأسواق خارج حلب، مستفيداً من شبكات التجارة القائمة مع تركيا وليبيا لإعادة بناء الروابط الخارجية.

وتجسد تجربة حسام ما يمكن أن يحققه الدعم الموجه والمنظم عندما يتماشى مع تحسن الظروف الاقتصادية. فهي ليست مجرد قصة تعافٍ، بل قصة إعادة تنشيط—للمهارات والأسواق والطموحات التي ظلت مقيدة لسنوات. وبالنسبة للتحالف، تؤكد هذه التجربة أهمية الجمع بين الدعم المالي والاستثمار العملي في الإنتاجية، بما يمكّن المشاريع الصغيرة من أن تصبح محركات للتعافي في مرحلة ما بعد النزاع في حلب.

الانتقال من الإغاثة إلى التعافي: توصيات للسياسات

تتطلب المرحلة الحالية تحولًا حاسمًا في كيفية فهم ودعم التعافي في سوريا. فعلى الرغم من أن المساعدات الإنسانية لا تزال ضرورية، إلا أنها لم تعد كافية بمفردها. إذ ينبغي أن تعطي المقاربة المستقبلية الأولوية للتعافي الاقتصادي بوصفه مساراً نحو الكرامة والصمود والاستقرار طويل الأمد.

أولاً، يجب تسريع الانتقال من العمل الإنساني إلى التعافي الاقتصادي. فالمساعدات الإنسانية تظل أساسية لتلبية الاحتياجات العاجلة، لكنها يجب أن تُستكمل—ويتم تحقيق التوازن معها تدريجياً—من خلال استثمارات مستدامة في سبل العيش وتنمية المشاريع وأنظمة السوق. إن دعم الأفراد لإعادة بناء مصادر دخلهم والمشاركة في الاقتصاد المحلي أمر ضروري لتقليل الاعتماد على المساعدات وتعزيز الاعتماد على الذات.

ثانياً، ينبغي وضع الشمولية في صميم جميع التدخلات. يجب أن تستهدف البرامج السوريين بشكل شامل بناءً على معايير الهشاشة بدلاً من وضع النزوح. لقد عانى جميع السوريين من سنوات طويلة من الصعوبات، وأي نهج يمنح الأفضلية لفئة على أخرى قد يؤدي إلى تعميق الانقسامات وتقويض التماسك الاجتماعي في لحظة حرجة.

ثالثاً، ينبغي إعطاء الأولوية للمراكز الاقتصادية الشاملة والمتاحة باعتبارها محركات للتعافي. فمدن مثل حلب تمتلك إمكانات كبيرة لقيادة عملية الإنعاش الاقتصادي على نطاقٍ أوسع. ويمكن للاستثمار الموجه في المناطق الصناعية والأسواق وسلاسل القيمة الرئيسية أن يولد آثاراً مضاعفة، ويوفر فرص عمل، ويعيد ترابط الاقتصاد بين المناطق المختلفة.

رابعاً، يجب توسيع الوصول إلى التمويل. إذ لا تزال المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشكل العمود الفقري للاقتصادات المحلية، لكنها تواجه قيوداً شديدة بسبب نقص رأس المال. ويُعد توسيع فرص الوصول إلى المنح، والتمويل الميسّر، وخدمات تطوير الأعمال أمراً حاسماً لتمكين هذه المشاريع من إعادة الانطلاق والنمو وخلق فرص عمل.

خامساً، يمكن للتعافي الاقتصادي أن يشكل عاملاً أساسياً في دعم العودة المستدامة. فتوفر الظروف الآمنة وحده لا يكفي؛ بل إن الوصول إلى فرص العمل والأسواق الفاعلة أمر لا غنى عنه. ومن هنا تبرز أهمية المقاربات المتكاملة التي تجمع بين دعم السكن، والوصول إلى الخدمات الأساسية، وتوفير الفرص الاقتصادية الموجهة.

وأخيراً، يجب أن يسهم التعافي الاقتصادي في تعزيز التماسك الاجتماعي. إذ يمكن للبرامج الاقتصادية الشاملة التي تجمع بين العائدين والمجتمعات المحلية في مناطقهم الأصلية أن تعزز الثقة وتخفف التوترات، وتدعم بناء شعور بمستقبل مشترك. ومن المرجّح أن تسهم جهود التعافي التي يُنظر إليها على أنها عادلة ومنصفة في تعزيز الروابط المجتمعية ودعم الاستقرار على المدى الطويل.

يعكس مسار مدينة حلب كلاً من عمق خسائر سوريا وحجم إمكاناتها. فإرثها الصناعي، وروحها الريادية، واستعادة حركة السكان والأسواق، تضعها في موقع حجر الأساس لعملية التعافي الوطني. ويقدّم السياق الذي أعقب عام 2024 نافذة ضيقة لكنها بالغة الأهمية من الفرص. ويتطلب اغتنامها تحوّلاً متعمداً نحو تعافٍ اقتصادي شامل يأخذ بعين الاعتبار احتياجات جميع السوريين—سواء الذين غادروا أو الذين بقوا. ومن خلال الاستثمار في الإنسان، وإحياء الأسواق، وإعطاء الأولوية للتماسك بدل الانقسام، يمكن لصانعي السياسات والممارسين الإسهام في تحويل العودة إلى تجدد—ووضع أسسٍ لمستقبل أكثر استقراراً ومرونةً وشمولاً.

يُنفّذ تحالف المجتمع السوري (SCC) بدعم سخي من كلٌ من وزارات الخارجية في الدنمارك والنرويج، بالإضافة إلى الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC).